تضارب روايات الفتنة الكبرى

و منهاج تحقيقها

الدكتور خالد كبير علال – جامعة الجزائر–

ظاهرة الروايات المتضاربة في حوادث الفتنة الكبرى:

يتبين لكل دارس لحوادث الفتنة الكبرى و تاريخ المسلمين في القرن الأول الهجري ، أن المصنّفات التي دوّنت تلك الفترة ، ضمّت في طياتها روايات كثيرة متضاربة و متناقضة، جعلتها أشد تعقيداً و غموضاً والتواءً، من باقي مراحل التاريخ الإسلامي، التبس على الناس فهمها ، و تشابهت على العقول حوادثها، و عَظُمت على النفوس وقائعها [1]. و ذلك أن الكذابين وضعوا أخباراً مكذوبة، و رووا آثاراً منقطعة، وأموراً باطلة، فذكروا عن مغازي الرسول صلى الله عليه وسلم روايات من جنس الحكايات المختلقة، التي تُروى عن الطرقية، و هارون الرشيد، وعنترة بن شداد، يعلم المحققون أنها كذب بما عرفوه من الأخبار الصحيحة في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم [2] . وما يُروى عن الصحابة من الآثار ، منها ما هو كذب، و منها ما قد زيد فيه و نُقِّص، و غُيِّر عن وجهه [3].

وَوُجِدَتْ طوائف انتسبت إلى دين الإسلام، امتلأت قلوب أتباعها حقداً على الصحابة –رضي الله عنهم–، فصنعوا لهم من الأخبار الكاذبة شخصيات مزيَّفة غير شخصياتهم الحقيقية، ليقنعوا أنفسهم بأنهم أبغضوا أناساً يستحقون منهم هذه البغضاء، فامتلأ التاريخ الإسلامي بأكاذيبهم [4]، و كثر فيه الدس والخلط والافتراء والتزوير . والغريب أن هذا التاريخ هو نفسه يحمل الرد على تلك المفتريات التي اشتهرت، أو شُهِّرت ، و ذاعت بين الناس ، فتقبَّلها العوام ، و أهمل تحقيقها الخواص .

و قد كَثُرَت الأخبار المكذوبة عن حوادث الفتنة الكبرى لدى الشيعة أكثر من غيرهم من الطوائف الإسلامية لأنهم يضعونها ويتخذونها ديناً [5] ، و هم في نظر ابن تيمية من أجهل الناس في المنقولات والأحاديث والآثار، وفي التمييز بين صحيحها وضعيفها. وعمدتهم في المنقولات أخبار منقطعة الأسانيد، كثير منها مِن وَضْع المعروفين بالكذب، والإلحاد، و علماؤهم يعتمدون على ما ينقله أبو مخنف لوط بن يحيى ، وهشام بن محمد بن السائب ، و

---

[1] محمد الصادق عرجون : عثمان بن عفان ، ط ٢ ، السعودية ، الدار السعودية ١٩٨١ ص: ٩–١٠ .

[2] ابن تيمية :منهاج السنة النبوية ، بيروت المكتبة العلمية ، د ت ج ٤ ، ص : ١٦٨ .

[3] ابن تيمية : مجموع الفتاوى ، جمع محمد قاسم و ابنه ، ط١ الرياض ١٩٨٠ ، مج ٣ ،ص : ١٥٥ . و ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ، ط٩ ، بيروت ، المكتب الإسلامي ١٩٨٨، ص:٤٨٣.

[4] أبو بكر ابن العربي : العواصم من القواصم، حققه محب الدين الخطيب ط١ د ن، ١٩٨٦ ص:٤٧.

[5] ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ج ١ ، ص: ١٣ .

أمثالهما من المعروفين بالكذب. وقد اتفق أهلُ العلم بالنقل والرواية على أن الشيعة أكذب الطوائف، و الكذب فيهم قديم، و حَذَّروا من الأخذ عنهم، لأنهم يضعون الحديث و يتخذونه دينا [٦].

و ما يؤيد ما ذهب إليه ابن تيمية أن كبار الإخباريين المتخصصين في تاريخ صدر الإسلام والدولة الأموية ، هم من الشيعة ، كمحمد بن السائب الكلبي (١٤٦ هـ)، و ابنه هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت ٢٠٤ هـ)، و أبو مخنف لوط بن يحيى (ت١٥٧ هـ)، و نصر بن مزاحم بن يسار (ت ٢١٢ هـ)، و محمد بن عمر الواقدي البغدادي (ت ٢٠٧هـ)، فهؤلاء عند أهل التحقيق شيعة إخباريون كذابون متروكون، لا يُوثق بهم [٧] . لكن الكذب لم يقتصر على هؤلاء، فقد وُجد إخباريون من غير الشيعة مُتهمون بالوضع، فسيف بن عمر التميمي (ت ٢٠٠ هـ) متهم بالكذب، يروي عن المتروكين و المجهولين [٨]. و محمد بن إسحاق بن يسار (ت ١٥١ هـ) وثّقه بعض أهل الحديث و اتَّهمه آخرون بالزندقة ، و أخذوا عليه إدخاله في السيرة روايات منكرة منقطعة، و أشعار مكذوبة [٩].

لكن روايات المُعَدَّلين الثقات ، هي الأخرى لم تخلُ ، من مرويات منقطعة وأمور باطلة [١٠] ، فكاتب الواقدي محمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ) و إنْ عدَّله أهل الجرح و التعديل [١١] ، فقد وُجد في طبقاته الخبر الضعيف، و القوي، و المُسند، و المنقطع، و المشهور، و الغريب، و المرسل [١٢] . ومحمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ)، ثقة عند المحدثين ، لكن من يطالع ما دوَّنه عن حوادث الفتنة والدولة الأموية، يجد فيها كثيرا من الأباطيل ، لأن معظم رواياته أخذها عن أولئك الإخباريين الكذابين الذين ذكرنا حالهم سابقا.

والحافظ أبو نعيم الأصفهاني (ت ٤٣٠ هـ) من ثقات أهل الحديث ، لكنه روى في كتابه « حلية الأولياء » أخباراً عن فضائل الصحابة والأولياء فيها الضعيف والمكذوب باتفاق أهل العلم، و هو فيما يرويه عن شيوخه ثقة. لكن الآفة ممن « هم فوقه وهم لم يكذبوا في النقل عمن نقلوا عنه، لكن يكون واحد من رجال الإسناد ممن يتعمد الكذب، أو يغلط، و هم يُبَلِّغون عمن حدَّثهم، ما سمعوه منه، ويروون الغرائب لتُعرف، و عامة الغرائب ضعيفة» ، كما قال الإمام أحمد: « اتقوا هذه الغرائب فإن عامتها ضعيفة » [١٣].

---

[٦] نفس المصدر ، ج١ ، ص : ١٣ .

[٧] الذهبي : ميزان الإعتدال في نقد الرجال ، حققه محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ،د ت،ج ٣ ،ص : ٤١٩-٤٢٠، ٥٥٨-٥٥٩ ، ج ٤، ص: ٣٠٤ .و ابن النديم: الفهرست، حققه مصطفى الشويمي ،الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب،١٩٨٥، ص: ٤٤٣.ابن تيمية:منهاج السنة،ج٣،١٩ .

[٨] الذهبي : المصدر السابق ، ج٢،ص: ٢٥٥-٢٥٦ .

[٩] نفس المصدر ج٣ ص: ٤٦٩ .

[١٠] نفس المصدر ج٣،ص:٥٦٠ .

[١١] ابن تيمية : المصدر السابق ، ج٢ ص: ٢٤٨ .

[١٢] الذهبي : الميزان ، ج ٣ ص: ٥٦٠.

[١٣] الذهبي : الخلفاء الراشدون حققه حسام الدين القدسي ، ط١، بيروت، دار الجيل ١٩٩٢، ص:٩١.

فالإخباريون و الرواة مزجوا في رواياتهم لحوادث الفتنة الكبرى الصحيح بالضعيف، والموضوع -أي المكذوب- متأثرين بانتماءاتهم المذهبية، و ظروفهم السياسية فيما يذكرونه من أخبار. و قد تصدى لهم المحققون لنقد ما يروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن صحابته الكرام [14]. و على يدهم نشأ علم الجرح و التعديل، و مصطلح الحديث، غير أن عملية التحقيق لم تشمل كل الأخبار، فبقيت كتب التاريخ والتراجم، والأدب، والفرق، مليئة بالروايات المتضاربة.

نماذج من الأخبار المتضاربة عن الفتنة الكبرى :

يصادف من يطالع كتب التاريخ روايات متضاربة عن الحادثة الواحدة، وقد يجدها في الكتاب الواحد، فمحمد بن جرير الطبري – مثلاً – كثيراً ما يسرد روايات مختلفة عن الخبر الواحد [15] ، الأمر الذي يبعث على الشك، و يجعل الباحث في حيرة وعلى حذر فيما ينقله من تلك الأخبار، نورد منها أربعة نماذج.

المثال الأول: خروج أبي ذر إلى الرّبذَة

اختلفت الروايات في خروج أبي ذر الغفاري رضي الله عنه (ت ٣٢ هـ) إلى الرّبذَة- مكان جميل على طريق مكة والمدينة- هل خرج إليها بإرادته، أم أخرجه عثمان رضي الله عنه إليها ؟ فقد روى المسعودي، و اليعقوبي، أن عثمان أهان أبا ذر، و أخرجه من المدينة إلى الرّبذة، و منعه من الالتحاق بالبصرة، أو مكة، أو الكوفة، ومنع الناس من التحدث معه [16]. و في روايتين ذكرهما ابن كثير، و الذهبي، أن عثمان رضي الله عنه أمرَ أبا ذر الغفاري رضي الله عنه بالخروج إلى الرّبذَة [17] . وفي أخبار أخرى ذكرها الطبري، و ابن كثير، و الذهبي، أن أبا ذر خرج من المدينة إلى الرّبذة بإرادته [18] ، و أن عثمان طلب منه البقاء عنده، فأبى، واستأذنه في الالتحاق بالرّبذة، فأذن له. و كان أبو ذر يروي حديثاً للنبي صلى الله عليه وسلم يأمره بالخروج إليها [19] . وأنكر القاضي أبو بكر بن العربي المغربي المالكي أن يكون عثمان أخرج أبا ذر -رضي الله عنهما-، و إنما خيَّره بين العزلة و خلطة الناس، فاختار العُزلة، و اتخذ الرّبذة مكاناً له، لأنه كان زاهداً لا يصلح لمخالطة الناس [20].

---

[14] انظر : محمد عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين ، ط١، مكتبة وهبة، ١٩٦٣، ص: ١١٩و مابعدها

و محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، الجزائر دار رحاب ، دت، ص: ٦٢،٣٣، ٨٨ .

[15] انظر : تاريخ الأمم و الملوك ، بيروت ، دار الكتب العلمية ،١٩٩٧ج٢،ص:٦٦٦-٦٦٧ و ج٣ ص: ٣٩، و ما بعدها .

[16] المسعودي: مروج الذهب، الجزائر موفم للنشر ،١٩٨٩، ج٢،ص: ٤٠٦-٤٠٧ . و اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي، بيروت دار الفكر،١٩٥٦ ج٢،ص: ١٢١ .

[17] ابن كثير : البداية و النهاية ،ط٣،بيروت مكتبة المعارف ١٩٨١، ج٧،ص:١١٥ . و الذهبي :الخلفاء الراشدون ص: ٢٣٥ .

[18] الذهبي : سيّر أعلام النبلاء ، حققه إبراهيم الأبياري ، مصر دار المعارف ، د ت ج٢،ص: ٤٢ .و الطبري: المصدر السابق ج٢،ص:٦١٦ .و ابن كثير المصدر السابق ،ج٧ص :١٥٥ .و الذهبي : الخلفاء الراشدون ،ص: ٢٣٥ .

[19] الذهبي : المصدر السابق ،ج٢ ص: ٥١-٥٢ .و ابن كثير : المصدر السابق ج ٧ ص:١٥٥ .

[20] أبو بكر بن العربي : المصدر السابق ، ص: ٦٠-٦١ .

فأين الخبر الصحيح من بين هذه الأخبار ؟ إن القول بأن عثمان رضي الله عنه أهان أبا ذر، و أجبره على الالتحاق بالرّبذة، و منعَ الناس من التحدث معه، هو أمر بعيد عن التصديق، لأن أخباراً أخرى تنفيه، و أن أخلاق الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه المعروف بالرحمة و الحلم، تأبى عليه أن يفعل ذلك بصحابي زاهد جليل، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وفق أسلوبه في الاجتهاد. لكن لا يستبعد أن يكون عثمان قد اقترح عليه اعتزال الناس ، و خَيَّره بين البقاء عنده أو اتخاذ مكان آخر، فوافق على الخروج إلى الرّبذة. و ربما يكون أبو ذر هو الذي طلب من الخليفة الالتحاق بذلك المكان، فأذن له، مع الإجلال والإكرام، و هو ما تؤيده الكثير من الروايات ٢١.

المثال الثاني : من الذي أرسله عثمان إلى الثائرين عليه ؟

في سنة ٣٥ هـ خرج المنحرفون على عثمان رضي الله عنه من مصر والبصرة والكوفة، واجتمعوا بالمدينة، فبعث الخليفة من استمع لهم، و أقنعهم بالرجوع إلى ديارهم. فمن الذي أُرسل إليهم ؟ في رواية للمؤرخ اليعقوبي أن عمرو بن العاص هو الذي استقبل الوفود ٢٢ ، و في روايات أخرى أن محمد بن مَسْلمة هو الذي بعثه الخليفة إلى الناقمين عليه ٢٣. و في أخبار أخرى أن علياً هو الذي خرج إلى الثائرين على عثمان ٢٤ . فأين الرواية الصحيحة من بين هذه الروايات ؟

إن ما ذكره اليعقوبي هو خبر مرجوح ومشكوك فيه، ومستبعد، لأنه انفرد به عن غيره من المؤرخين. وأن عمرو بن العاص رُوي أنه في ذلك الظرف كان ناقماً على الخليفة ويؤلب الناس عليه لأنه عزله عن ولاية مصر ٢٥ . فكيف يبعث عثمان رجلاً ناقماً عليه إلى الثائر عليه ؟! أما عن علي ومحمد بن مسلمة –رضي الله عنهما– فبعض الروايات أشارت إلى أن عثمان رضي الله عنه أرسل علياً، و أخرى ذكرت أنه بعث محمد بن مَسْلَمة، فيمكن الجمع بينهما، فمن الجائز أن الخليفة بعث الاثنين، إما في وفد واحد وإما في وفدين منفصلين . وقد روى الطبري رواية ثالثة تؤيد ذلك، مفادها أن عثمان رضي الله عنه أرسل الاثنين إلى الخارجين عليه ٢٦ .

المثال الثالث :من الذي قتل عثمان بن عفان ؟

تضاربت الروايات تضارباً كبيراً في تحديد قاتل الخليفة عثمان بن عفان–رضي الله عنه– سنة ٣٥ هـ ، فقيل أن القاتل هو محمد بن أبي بكر الصديق (توفي والده و هو طفل صغير) ، وقيل سودان بن حمران ، وقيل رومان

---

[21] الطبري : المصدر السابق ، ج٢ ص: ٦١٦ .و ابن كثير : المصدر السابق ج ٧ص: ١٥٥ . و الذهبي : الخلفاء الراشدون ، ص: ٢٣٥ . سيّر أعلام النبلاء ،ج٢، ص: ٤٢ .

[22] اليعقوبي : المصدر السابق ، ج ٢ص: ١٢٢–١٢٣.

[23] ابن سعد : الطبقات الكبرى ، بيروت دار صادر ، ١٩٨٥ ج٣، ص: ٦٥ .و الطبري : المصدر السابق ج ٢ص: ٦٦٦–٦٦٧ . و الذهبي: الخلفاء الراشدون ،ص: ٢٥٥ .

[24] المسعودي : مروج الذهب ، ج٢ص: ٤١٠ .و الطبري: نفس المصدر ، ج٢ص: ٦٥٧–٦٥٨ . و ابن كثير : المصدر السابق ،ج ٧ص: ١٧٠ .

[25] الطبري : نفس المصدر ، ج٢ص: ٦٥٦ .

[26] نفس المصدر ، ج٢ص: ٦٦٦ .

اليماني، وقيل جبلة بن الأيهم (المِزي: تهذيب الكمال، ج١٩ص:٤٥٥) ، و قيل قتله محمد بن أبي حذيفة ، وعمرو بن الحمق ، وكنانة بن بشر التجيبي ، وعبد الرحمن بن عديس .(اليعقوبي: التاريخ ،ج٢ص: ١٢٤) . و قيل أن الذين قتلوه هم أراذل من أوباش القبائل ، و لم يتعيَّن من قتله ، وكانوا أربعة آلاف رجل (ابن العماد الحنبلي: شذرات، ج١ص:٢٠١) . ولإزالة هذا التضارب لا بد من جمع كل الروايات المتعقلة بقتل عثمان ، و دراستها وتمحيصها ونقدها إسناداً و متناً.

المثال الرابع : عدد الصحابة الذين شاركوا في الفتنة

اختلفت الروايات في تقدير الصحابة الذين شاركوا في الفتنة الكبرى اختلافاً كبيراً ، فقيل إن عدد من قاتل مع علي رضي الله عنه ٢٤ صحابياً ٢٧. و في رواية أخرى ١٥٠ صحابياً ٢٨ ، و قيل ٨٠٠ صحابي ٢٩. و قدَّرهم اليعقوبي بـ ١١٠٠ صحابي ٣٠. و حددهم المسعودي بـ ٢٨٠٠ صحابي ٣١. وروي أنه قاتل مع جيش الشام في صفين ٣٠٠ صحابي ٣٢ ، وفي روايات أخرى أن مجموع من شارك يوم الجمل أربعة من الأصحاب، وقيل واحد فقط ممن شهد بدراً، و قيل أن عددهم لم يصل ١٠٠، بل لم يبلغ (٣٠) صحابياً ٣٣ و قدرهم ابن تيمية بنحو ١٠٠ صحابي في المجموع ٣٤ .

فهذه الأرقام المتضاربة تعكس خلفيات و نوايا رواتها، فالمبالغون في تضخيم العدد يقصدون التأكيد على أن كثيراً من الصحابة قاتلوا مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأن الذين قاتلوه معظمهم من المنحرفين. والمقلون في تقدير العدد يهدفون إلى التأكيد على أن غالبية الصحابة اعتزلوا الفتنة، وأن القتال دار بين العوام والأشرار والأوباش. ولا يمكن قبول الروايات التي حددت عددهم بـ ١، أو ٤، أو ١٠، لأنه من الثابت أن أعلاماً من الصحابة شاركوا في الفتنة، كعلي، وابن عباس، وعمار، وسهل بن حنيف، وعثمان بن حنيف، والحسن، والحسين، ومعاوية، وعمرو بن العاص، وطلحة، والزبير، والقعقاع بن عمرو ، رضي الله عنهم . وفي المقابل فإن ما ذكره اليعقوبي (توفي بعد سنة ٢٩٢هـ) و المسعودي (ت ٣٤٦هـ) هو عدد مبالغ فيه جداً، ومما يبعث على الشك فيه، أن روايات أخرى تعارض ما ذكراه، وأن المصنفات التي تناولت الفتنة لم تذكر هذا العدد الكبير من الصحابة. و أنا شخصياً

---

[٢٧] الذهبي : الخلفاء الراشدون ، ص : ٣٢٩ .

[٢٨] ابن كثير : السابق ،ج٧ ص: ٢٥٥ .

[٢٩] خليفة خياط : تاريخ خليفة خياط، حققه أكرم ضياء العمري ،ط١ العراق ، مطبعة الآداب ١٩٦٧ ،ج١ ص: ١٨٠ . و الذهبي: المصدر السابق ص: ٣٣٠ .

[٣٠] اليعقوبي : المصدر السابق ، ج٢، ص: ١٣٤

[٣١] المسعودي : المصدر السابق ج٢، ٤٢١ .

[٣٢] الذهبي : سيَر أعلام النبلاء ، ط٣، حققه نعيم العرقسوسي و غيره،بيروت مؤسسة الرسالة ،١٩٨٥ ، ج٣، ١٥٧ .

[٣٣] ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ،ج٣ص: ١٨٦ .و ابن كثير : المصدر السابق ج٧ص/: ٢٥٣.و الذهبي : الخلفاء الراشدون ص: ١٨٦ .

[٣٤] ابن تيمية : نفسه ج٣ ص: ١٨٦ .

أرتاب فيما رواه اليعقوبي والمسعودي، لأن تضخيم العدد من ورائه نزعتهما الشيعية. و الشيعة عند المحققين يتعمدون الكذب، لذلك حذَّروا من الأخذ عنهم ٣٥. و فيما أورداه لم يذكرا للخبر إسناداً يساعدنا على نقد رجاله. وحتى إذا فرضنا صحة ما روياه، يبقى عدد الصحابة الذين شاركوا في الفتنة قليلاً بالمقارنة إلى عددهم الإجمالي الذي قُدر عند بدايتها بـ ١٠ آلاف صحابي ٣٦. فأين ٢٨٠٠ صحابي من مجموع عشرة آلاف ؟

فهذه أمثلة تعطي للقارئ صورة – و لو ناقصة – عن تضارب الروايات التاريخية، و ما سببته من تشويه لحوادث الفتنة الكبرى.و أما عن اختلافها –أي الروايات– في تحديد الأعمار، و مبالغتها في ذكر الأرقام فهي كثيرة، من ذلك تضاربها في تحديد عُمر الخليفة عثمان رضي الله عنه ، فقيل : سبعون سنة، و قيل اثنان ثمانون، وقيل أربع و ثمانون، و قيل ست و ثمانون، وقيل ثمان ثمانون، وقيل تسعون، وقيل ثلاث وتسعون ٣٧. و لما اشتهر المغيرة بن شعبة (ت ٥٠هـ) بكثرة التزوُّج، رُويت غرائب عن عدد النساء اللاتي تزوجهن، فقيل تزوَّج ثمانين، و قيل مائة، و قيل ثلاثمائة، و قيل ألف ٣٨. فهذه الروايات وأمثالها، مبثوثة في بطون كتب التاريخ تنتظر من ينقدها، و يمحصها، ليكشف عن حقيقتها، و عن أسباب ورودها.

أسباب تضارب الروايات عن الفتنة الكبرى :

توجد أسباب معروفة، كانت وراء تضارب روايات حوادث الفتنة الكبرى ، منها الخطأ و النسيان، وولوع النفس بالغرائب والمبالغات. لكن السبب الرئيسي الذي أدى إلى اختلاف روايات الفتنة وتناقضها فيما بينها هو التعصب الطائفي والمذهبي، وذلك أن المسلمين عندما انقسموا إلى شيع و أحزاب، بعد مقتل عثمان رضي الله عنه ، وتطاول عليهم الزمن، أصبحت كل طائفة منهم تبحث لنفسها عن نصوص من القرآن والسنة، وعن المستند التاريخي تأييداً لمواقفها وتصرفاتها المذهبية، فالتي لم تجد ما تدعّم به موقفها لجأت إلى وضع الأخبار المكذوبة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن صحابته رضي الله عنهم ٣٩. وقد تخصص أناس في رواية التاريخ، عُرف مُعظمهم بالتعصب، و الكذب، والتلاعب بالأسانيد والأخبار وفق خطة مرسومة مدروسة محكمة ٤٠.

ومما كان له تأثيره السيئ في تضارب روايات الفتنة ، أن فترة تاريخ صدر الإسلام، والدولة الأموية، كتبت في عهد العباسيين حيث لا يسر الكثير منهم التحدث عن مفاخر ذلك الماضي ومحاسن أهله . وفي ظل دولتهم دُوِّن ذلك التاريخ على أيدي ثلاث طوائف : الأولى كانت تنشد العيش عند الخلفاء بما تكتبه عن الأمويين، و الثانية رأت التدين و التقرب إلى الله تعالى لا يتمان إلا بتشويه سمعة الصحابة، كالصديق، و الفاروق، وعثمان رضي الله عنهم

---

[٣٥] نفس المصدر ، ج٣ ص : ١٣ .

[٣٦] نفس المصدر ، ج٣ ص:١٨٦. وابو بكر بن العربي : المصدر السابق ،ص:١٨٧ .

[٣٧] ابن كثير : البداية و النهاية ، ج٧ ، ١٩٠ .

[٣٨] نفس المصدر ، ج٨ ،ص: ٤٩ .

[٣٩] انظر : محمد عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين ، ص: ١٩٤ و ما بعدها .

[٤٠] أبو بكر بن العربي : العواصم من القواصم ، ص: ١٢٨ .

٤١ ، و الثالثة، من أهل الإنصاف، جمعت التاريخ من الإخباريين على اختلاف مشاربهم، وذكرت الأسانيد في غالب الأحيان، وتركت التحقيق لمن يقدر عليه، وعلى رأس هذه الفئة محمد بن جرير الطبري ٤٢ (ت ٣١٠هـ) .

وقد تصدى أهل العلم و الإيمان، للإخباريين الوضاعين فيما رووه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكشفوا أكاذيبهم ، بفضل منهجهم العلمي الدقيق في نقد الرواية ، فكانت ثمرته: علم الجرح و التعديل، و مصطلح الحديث ٤٣ ، لتمحيص السنة النبوية وتنقيتها. غير أن هذه العملية لم تشمل مصنفات التاريخ، سواءً التي كتبت بالأسانيد أو بدونها، فهي ما تزال مادة خامة ، تنتظر النقد و التحقيق. وبما أنه ثبت أن كثيراً من أخبار الفتنة الكبرى موضوعة، وأن الأهواء و العصبيات كانت من وراء ترويجها وتدوينها ٤٤ ، فليس من الصواب الاحتكام إليها قبل نقد رواياتها و تمحيصها ٤٥.

ضرورة نقد أخبار الفتنة الكبرى و تحقيقها:

أمر القرآن الكريم بالتثبت في الخبر إذا جاءنا من مصدر غير موثوق، قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبينوا) (سورة الحجرات: ٦) ، و عملية التثبت تستلزم استخدام مختلف الوسائل الممكنة للتأكد من صدق النبأ، وهي مرتبطة بطبيعة الخبر، وبالزمان والمكان اللذّين وُجدت فيهما. وعندما اجتمع أهل الكتاب عند الرسول صلى الله عليه وسلم وادعى اليهود أن إبراهيم عليه السلام كان يهودياً، و عارضهم النصارى، وقالوا بل كان نصرانياً، ردَّ عليهم الله سبحانه بقوله : (يا أهل الكتاب لِمَ تحاجون في إبراهيم و ما أنزلت التوراة و الإنجيل إلا من بعده أفلا تعقلون . هاأنتم هؤلاء حاججتهم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم والله يعلم وأنتم لا تعلمون) (سورة آل عمران:٦٥-٦٦) ، فالله - سبحانه وتعالى- ردَّ على دعوى أهل الكتاب بمنطق التاريخ، و مؤداه : كيف يكون إبراهيم عليه السلام يهودياً أو نصرانياً، وما أنزلت توراة اليهود، وإنجيل النصارى، إلا من بعده بقرون مديدة ؟ وهذا دليل عقلي تاريخي استخدمت فيه المطابقة الزمانية بين الدعوى والحقيقة التاريخية. ثم نبههم الله – عز و جل – إلى ضرورة توظيف العقل في مثل هذه القضايا بقوله (أفلا تعقلون) ، ثم أنكر عليهم المحاجاة فيما لا علم لهم به.

فيتبين لنا من ذلك أن الخبر لا يقبل بمجرد الدعوى ، بل لا بد من التأكد من صدقه إذا شككنا فيه ، باستخدام مختلف الوسائل المتاحة، وطريقة القرآن الكريم يمكن تعميمها وتطبيقها على العديد من الأخبار، وهو في ذلك يعطي المثال، و يترك للعقل البشري مجال الإبداع مفتوحاً.

---

[٤١] نفسه ، ص: ١٢٨ .

[٤٢] نفس المصدر ، ص: ١٢٩ .

[٤٣] انظر : محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث ، ص: ٧ و ما بعدها و عجاج الخطيب:السنة قبل التدوين ، ص: ٢١٩ وما بعدها .

[٤٤] إلا المتواتر من الأخبار التي لا شك في حدوثها ، كبيعة الصحابة للصديق و عمر و عثمان رضي الله عنهم ، و الإقتتال يوم الجمل وصفين .

[٤٥] انظر : ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، ط١، دمشق، مكتبة دار الفيحاء،١٩٩٤، ج١ص: ١٩٥ .

وقد انتقد ابن تيمية المؤرخين المسلمين مراراً، لأنهم يروون أخباراً مرسلة [٤٦] ، و يكثر الكذب فيما يدوِّنونه، وقلما يسلم لهم نقلهم من الزيادة والنقصان، لذلك لم يعتمد عليهم أولوا الأبصار من علماء أهل السنة ، واعتمدوا على ما كتبه أرباب النقل من أهل الحديث [٤٧] . وانتقد أيضاً الشيعة في اعتمادهم على أخبار منقطعة بلا أسانيد ، عن طائفة عُرف فيها كثرة الكذب، والتناقض في النقل، وليس لها أسانيد للرجال كأسانيد أهل السنة للنظر فيها و نقدها [٤٨] .

وقد تفطَّن العلماء المسلمون إلى ضرورة نقد الأخبار، والتصدي للكذابين، فتخصص فريق منهم في نقد الرواية والرواة، وتكوّن على أيدهم علم قائم بذاته، له موضوعه و قواعده [٤٩] . غير أن عملهم هذا اقتصر على السنة النبوية وبعض أخبار الصحابة . وبقيت معظم حوادث الفتنة الكبرى وباقي روايات التاريخ الإسلامي – بقضاياه الشائكة ورواياته المتضاربة– دون تمحيص، فإذا حدثك–أي التاريخ الإسلامي– في موضوع برواية سرعان ما ينقضها بأخرى في نفس الموضوع، وإذا وقف بك على سبب حادث من الحوادث، استدرك عليك بسبب آخر يهدمه [٥٠] ، فعلى عاتق الباحثين في التاريخ الإسلامي تقع مسؤولية دراسته وتحقيقه، فإذا التمسنا بعض الأعذار للمتقدمين في طريقة تدوينهم للتاريخ، فأي عذر يُلتمس للمتأخرين في سكوتهم وتركهم للنقد والتمحيص [٥١] .

ويُؤخذ على بعض الباحثين المُحدَثين كتابتهم عن صدر الإسلام ، بطريقة السرد و الانتقاء دون الاستقصاء الكامل لروايات الحادثة الواحدة لمقارنتها ونقدها. فالمؤرخ «إبراهيم حركات» تطرق في كتابه «السياسة و المجتمع في عصر الراشدين» لامتناع الصحابي سعد بن عبادة عن بيعة الصديق (رضي الله عنهما) ثم قال : «ويروي هشام الكلبي أن عمر بن الخطاب بعث رجلاً يدعو سعداً إلى البيعة، و أنه فوَّض إليه قتله إن أبى ، ويضيف هشام أن سعد بن عبادة رفض بيعة أبي بكر، فرماه الرجل بسهم فقتله» [٥٢] . فالمؤلف أورد الخبر ولم يعلق عليه ولم يقارنه بروايات أخرى. والمشهور في مصنفات التاريخ والتراجم أن سعد بن عبادة رضي الله عنه لم يبايع الصديق ولا عمر (رضي الله عنهما)، ولم يُقتل ولم يُجْبَر على البيعة لهما، و عاش إلى خلافة عمر بن الخطاب حتى توفي بالشام نحو سنة ١٥ هـ

---

[٤٦] المرسل في التعريف الإصطلاحي، هو الحديث الذي سقط من إسناده اسم الصحابي و رفعه التابعي إلى النبي(ص) مباشرة . انظر : محمود الطحان : المرجع السابق ص: ٧٠ .

[٤٧] ابن تيمية : منهاج السنة ، ج ٣ ص: ١٩٦ .

[٤٨] نفس المصدر ص: ج٢،ص: ١١٦ .

[٤٩] عن ذلك انظر : محمود الطحان : تيسير مصطلح الحديث .و عجاج الخطيب : السنة قبل التدوين .

[٥٠] محمد الصادق عرجون : عثمان بن عفان ص: ١٠.

[٥١] أبو بكر بن العربي : المصدر السابق ص: ١٢٠ .

[٥٢] إبراهيم حركات: السياسة و المجتمع في عصر الراشدين ، بيروت الدار الأهلية ، ١٩٨٥ص:١٧ .

٥٣. فأين هذا مما ذكره إبراهيم حركات نقلاً عن هشام الكلبي ؟ أما بالنسبة لإسناد الخبر، فالمؤلف لم يتعرض له، وفيه هشام الكلبي (ت ٢٠٤ هـ) و هو إخباري شيعي متروك متَّهم لا يُوثق به ٥٤ ، أراد بخبره الطعن في عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فالرواية كما ترى لم تصمد أمام التحقيق العلمي متناً ولا إسناداً .

وعندما تعرَّض المؤرخ أحمد أمين لبيعة الصديق في كتابه «فجر الإسلام» ذكر أن علياً لما بلغه خبر بيعة أبي بكر لم يرضَ عنها ٥٥. و ما كان له –أي أحمد أمين– أن يجزم بذلك، بل عليه أن يشير إلى الروايات الأخرى التي تعارض ما أورده، فيجمعها، و يقابلها ويحققها. فالطبري الذي روى خبر تأخر علي عن البيعة، هو نفسه روى أن المهاجرين كلهم هرعوا إلى بيعة الصديق من غير أن يدعوهم، وأن علياً لما سمع خرج من بيته مسرعا فبايع الصديق و جلس إليه ٥٦ .

ويتبين مما ذكرناه أن إخضاع روايات الفتنة الكبرى للنقد والتمحيص أصبح عملاً ضرورياً لتنقيتها من الأخبار الضعيفة والمكذوبة ، اعتماداً على خطوات منهج علمي شامل متكامل، اتضحت لي بعض معالمه، أذكرها فيما يأتي تباعاً ، إن شاء الله تعالى .

خطوات منهج النقد و التحقيق :

أذكر من خطوات منهج النقد و التحقيق ، خمس خطوات هي –في اعتقادي– كفيلة –إن طُبقت– بتمحيص روايات صدر الإسلام والفتنة الكبرى ، وتمييز صحيحها من سقيمها .

أولها :عرض الأخبار التي لها علاقة بالإسلام، والرسول صلى الله عليه وسلم و الصحابة رضي الله عنهم على القرآن والسنة النبوية الصحيحة الثابتة، فالروايات التي توافقهما ولا تناقضهما تُقبل بعد نقدها، أما التي تعارضهما، فلا يُلتفت إليها، لأنه ما عُلم من الكتاب والسنة الصحيحة لا يُرد بروايات ذُكرت في مصنفات التواريخ والسِّير، فيها الصحيح والموضوع والمرسل والمنقطع، لأن اليقين لا يزول بالشك ٥٧.

والخطوة الثانية : هي الاحتكام إلى المتواتر من الروايات التاريخية ، فإذا وصلتنا أخبار شاذة واهية تخالف ما هو متواترومُجْمَع عليه بين الصحابة رضوان الله عليهم وبين المؤرخين، رفضناها. فإذا رُوي أن الصحابة تكاتبوا فيما بينهم، وجاءوا من الثغور إلى المدينة للجهاد في الخليفة عثمان، فقتلوه لأنه أفسد دين الإسلام ٥٨، رددنا هذا الخبر،

---

[٥٣] انظر : الطبري: المصدر السابق ، ج٢ص:٢٤٤ .و الذهبي : الخلفاء ،ص:٩١–٩٢ . و سيّر أعلام النبلاء ج١ص:٢٧٧ .و المسعودي: مروج ج٢ ص: ٣٥٥ .و ابن كثير : البداية،ج ٧ص:٣٣ .و ابن سعد : الطبقات الكبري ،ج٣ص: ٦١٧ .

[٥٤] الذهبي : ميزان الاعتدال ، ج٤ص: ٣٠٤–٣٠٥ .

[٥٥] طبعة الجزائر ، موفم للنشر ،١٩٩٤ ،ص :٤١٠ .

[٥٦] الطبري: المصدر السابق ،ج٢ ص: ٢٣٦ .

[٥٧] ابن تيمية: منهاج السنة ،ج٢،ص: ٢٠٩ .

[٥٨] الطبري: المصدر السابق ،ج٢،ص: ٦٦٢،٦٤٤ .

لأن الطبري الذي رواه، هو نفسه ذكر روايات كثيرة تعارضه ٥٩ . كما أنه من الثابت في مصنفات التاريخ والتراجم والحديث، أن الذين قتلوا عثمان رضي الله عنه هم الأشرار الذين قدموا من مصر، والكوفة، والبصرة. وأن الصحابة و أولادهم كانوا على استعداد للدفاع عنه لكنه أبى عليهم ذلك، وأمرهم بالانصراف، وأن كثيراً من الصحابة كانوا بالمدينة و الكوفة و الشام أثناء الفتنة، ولم يجتمعوا بالمدينة على حد زعم تلك الرواية ٦٠ .

والخطوة الثالثة هي الجمع بين نقد الإسناد والمتن معاً ، فلابد لكل خبر من إسناد، فالخبر الذي فقد إسناده، جُهل مصدره. فكيف نقبل خبرا ليس له راو؟ فإذا توفر الإسناد، فيمكن تحقيقه عن طريق دراسة أحوال رجاله ، جرحاً و تعديلاً، ثم نخضع متن الخبر للنقد و التمحيص. وبذلك تتكامل عملية التحقيق. ومثاله أن خبر اجتماع الصحابة وقتْلهم عثمان رضي الله عنهم تَبيّن أنه موضوع من حيث المتن ، فهو أيضاً لا يصح من حيث الإسناد، فالخبر ورد بإسنادين عن طريق إخباريين مشهورين ، الأول هو محمد بن عمر الواقدي ٦١ ، و الثاني في سنده محمد بن إسحاق بن يسار المدني ٦٢ . فالواقدي متروك، متهم بالكذب ٦٣ ، كان يتشيع و يلزم التقية ٦٤ ، و محمد بن إسحاق متهم بالكذب و الزندقة ورواية الأخبار المنكرة و المنقطعة ٦٥ . و بذلك يسقط الخبر متناً وإسناداً.

والخطوة الرابعة هي معرفة عدالة الرواة المؤلفين، فلا نسوي بين الرواة العدول، وبين الرواة المجروحين، وبمعنى آخر بين الموضوعيين المتجردين، وبين الذاتيين المتعصبين. فالصنف الأول صوابهم كثير، و خطؤهم قليل، والصنف الثاني خطؤهم كثير وصوابهم قليل. وهناك فرق كبير بين من يتعمد الوضع والكذب في تدوين الأخبار، وبين من لا يفعل ذلك، وإن وُجدت في كتبه أخبار ضعيفة ومنقطعة وموضوعة، فهي لم تأت عن عمد منه، و إنما هي من باب الخطأ والسهو والنسيان، أو أنه ذكرها لتُعرف وتُتجنّب . فمحمد بن السائب الكلبي (ت ١٤٦هـ) إخباري متروك متهم بالكذب والغلو والتشيع ٦٦ ، في حين محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ) وثّقه أهل الجرح و التعديل ٦٧ ، لكنه روى في طبقاته – إلى جانب الصحيح – الضعيف، والغريب، والمنقطع، والمرسل . فإذا تعذرت عمليات النقد والتمحيص وتعارضت روايات العدول مع روايات المجروحين، قدمت روايات المُعدلين.

---

[٥٩] انظر : الطبري : المصدر السابق ،ج٢،ص:٦٦١ .و ابن كثير : البداية ،ج٧ص: ١٧٠و ما بعدها

[٦٠] الطبري: نفس المصدر ،ج ٢،ص: ٦٤٤ .

[٦١] نفس المصدر ج ٢،ص: ٦٦٢ .

[٦٢] الذهبي : ميزان الاعتدال ،ج٣ ص: ٦٦٣-٦٦٤ .

[٦٣] ابن النديم : الفهرست ، ص: ٤٤٣ .

[٦٤] الذهبي : المصدر السابق ، ج٣ ص: ٤٦٩ .

[٦٥] نفس المصدر ، ج ٣،ص: ٥٥٨-٥٥٩ .

[٦٦] نفس المصدر ، ج٣ ص: ٥٦٠ .

[٦٧] الذهبي : الخلفاء الراشدون ، هامش ص: ٩١ .

والخطوة الخامسة هي عرض الأخبار التاريخية على العقل الصريح، وسنن الاجتماع والكون. فإذا وصلتنا روايات تتعارض مع ذلك فلا يمكن قبولها ٦٨ ، و مثاله أنه رُوي أن صحابياً قاتَلَ الجنَّ وتغلب عليهم، وأنه عندما قُتل الحسين بن علي، حدثت كوارث كونية، فتصادمت الكواكب، وأمطرت السماء دماً أحمر ، وكسفت الشمس حتى بدت الغيوم ٦٩. فهذه الخوارق المزعومة تتعارض مع واقع الإنسان، وطبائع المخلوقات، ولا يقبلها العقل العلمي. لذلك نجد النبي صلى الله عليه وسلم عندما توفي ابنه إبراهيم وانكسفت الشمس في ذلك اليوم، وقال الناس: انكسفت لموته، تدخَّل وقال: «إن الشمس و القمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد و لا لحياته» -رواه البخاري-. أما ما يُروى عن الأنبياء - عليهم السلام- من معجزات، فهي في حقهم ممكنة، والإيمان بها واجب إذا قام الدليل الشرعي على ثبوتها.

وبذلك يتبين لنا أنه إذا ما طُبقت هذه الخطوات الخمس -وغيرها- أمكن نقد كثير من الأخبار وتمييز صحيحها من سقيمها لتنقية التاريخ الإسلامي عامة وحوادث الفتنة الكبرى خاصة ، لتنقيتها من الروايات المتضاربة والمكذوبة التي طمست كثيراً من الحقائق التاريخية ، وشوهت سِيَر شخصيات بريئة نزيهة ، وأثقلت تاريخنا بركام كبير من المفتريات و الأباطيل.

عن مجلة المبرّز ، المدرسة العليا للأساتذة ، الجزائر ، العدد : ٢٢ ، السنة ٢٠٠٥ ص: ١٧٧-١٩٤.

وانظر في الفسطاط :

- المراجع الأولى في تاريخنا : تاريخ الأُمَم والمُلوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ٣١٠-٢٢٤ هـ - محب الدين الخطيب
- منهج التوثيق وإثبات الحقائق في دراسة التاريخ الإسلامي - د. محمد أمحزون

---

[٦٨] تبقى المسألة نسبية ،فقد يكون أمر ما غير ممكن في زمن من الأزمان ، ثم يصبح ممكنا في زمن آخر ، فالإنسان القديم لم يحلّق في الفضاء ، لكن إنسان اليوم أصبح التحليق عنده عاديا . فإذا رويت أخبار عن طيران الإنسان القديم كان ذلك مستحيلا في حقه ، أما الآن فالأمر مشاهد معيش .

[٦٩] ابن كثير : المصدر السابق ج٣ ص: ٢٠١ .